



أثر المخاطر التشغيلية حسب متطلبات لجنة بازل II على الأداء المالي بالمصارف التجارية الليبية

د.أشرف سالم عبد الكافي.

1. أستاذ مشارك، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد- جامعة سرت- a.abdulkafia71@su.edu.ly

DOI: <https://doi.org/10.37376/deb.v42i2.6804>

Published: 27.07.2024

معلومات المقالة:

الكلمات المفتاحية: المخاطر، التشغيلية،
لجنة بازل، الأداء المالي، المصارف التجارية.

الملخص:

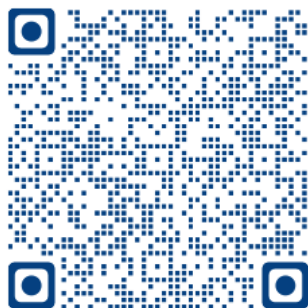
هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II المتمثلة في (التنفيذ وإدارة العمليات، الموظفين، الأنظمة الآلية)، على الأداء المالي بالمصارف التجارية الليبية، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة والمتمثلة في المصارف التجارية العاملة في بلدية سرت الليبية، ولتحليل البيانات تم تطبيق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك للقيام بتحليل 103 استمارة استبيان صالحة للتحليل، وتم اختبار الفرضيات بواسطة مجموعة من الأساليب الإحصائية من ضمنها الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوزن النسبي، الأهمية النسبية، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل الانحدار المتعدد التدريجي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة بين المتغيرات المستقلة (التنفيذ وإدارة العمليات، الموظفين، الأنظمة الآلية) مقاسة بالأداء المالي للمصارف، وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من تنفيذ وإدارة العمليات، والأنظمة الآلية، على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، أما متغير الموظفين فلا يوجد أثر له على الأداء المالي بالرغم من وجود علاقة ارتباط موجبة.

202©4 .Benghazi. University.

This.open.Access.article.is

Distributed under a

[CC BY-NC-ND 4.0 licens](https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)



Scan QR & Read Article Online.



The impact of operational risks according to Basel II Committee requirements on the financial performance of Libyan commercial banks

¹Dr. Ashraf Salem Abdel Kafi.

1. Associate Professor, Department of Accounting- Faculty of Economics- University of Sirte.

Abstract

This study aimed to investigate the impact of operational risks according to Basel II Represented by (implementation and operations administration, employees, automatic systems), requirements on the financial performance of Libyan commercial banks. To achieve the study's objective, a questionnaire was designed to collect data from a sample of commercial banks operating in the municipality of Sirte, Libya. The collected data was analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) software, which involved analyzing 103 valid questionnaires. The hypotheses were tested using various statistical methods, including mean, standard deviation, relative weight, relative importance, Pearson correlation coefficient, and multiple regression analysis. The study found a moderate positive correlation between the independent variables (execution and operations management, employees, automated systems) and the financial performance of banks. Additionally, there was a statistically significant impact of execution and operations management, as well as automated systems, on the financial performance of Libyan commercial banks. However, the variable of employees had no impact on financial performance, despite a positive correlation being present.

Keywords: risks, operational, Basel Committee, financial performance, commercial banks.

المقدمة:

تعد المصارف من أهم المؤسسات المالية في أي اقتصاد، حيث تلعب دوراً حيوياً في تمويل الأفراد والشركات وتسهيل العمليات المالية. ومع ذلك، فإن المصارف تواجه العديد من المخاطر التي يمكن أن تؤثر على أدائها المالي، ومن بين هذه المخاطر تأتي المخاطر التشغيلية التي تنشأ نتيجة العمليات والعمليات الداخلية للمصرف. وتشمل هذه المخاطر الأخطاء البشرية، وسوء إدارة العمليات، والتكنولوجيا القديمة أو المعوقة، والتحكم الضعيف في العمليات، وعدم الامتثال للقوانين والتشريعات المالية.

وتعتبر المخاطر التشغيلية من أخطر المخاطر التي تواجه المصارف، حيث يمكن أن تؤدي إلى تكبد خسائر مالية كبيرة وتهدد استقرار المصرف نفسه. فعلى سبيل

المثال، إذا حدث خطأ في إدخال البيانات أو في معالجة العمليات المالية، فقد يتسبب ذلك في خسارة كبيرة للمصرف وفقدان ثقة العملاء. وتؤثر المخاطر التشغيلية أيضاً على الأداء المالي للمصرف من خلال زيادة التكاليف وتقليل الإيرادات. إذا كان هناك تحكم ضعيف في العمليات أو سوء إدارة العمليات، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة تكاليف المصرف بشكل غير ضروري. بالإضافة إلى ذلك، إذا كان هناك تقصير في الامتثال للقوانين والتشريعات المالية، فقد يتعرض المصرف لعقوبات مالية تؤثر على أرباحه.

1. مشكلة الدراسة:

بالنظر إلى أهمية المصارف في الاقتصاد وتأثيرها المباشر على الأفراد والشركات، فإن ضمان استقرارها وأدائها المالي الممتاز يعد أمراً بالغ الأهمية. ومن خلال التركيز على

-بيان أثر الموظفين على الأداء

المالي في المصارف التجارية الليبية.

-بيان أثر الانظمة الالية على

الأداء المالي في المصارف التجارية

الليبية.

3.فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة

وأهدافها يتم صياغة الفرضيات

الآتية:

الفرضية الرئيسية : يوجد اثر ذو

دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية

على الأداء المالي في المصارف التجارية

الليبية ، ويتفرع عن الفرضية الرئيسة

الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للتنفيذ

وإدارة العمليات على الأداء المالي

للمصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للموظفين

إدارة المخاطر التشغيلية واتخاذ

الإجراءات اللازمة للتعامل معها، يمكن

للمصارف تقليل تأثير هذه المخاطر

وتحسين أدائها المالي، مما يعود بالنفع

على الاقتصاد ككل. ومن هنا يطرح

سؤالاً على درجة كبيرة من الأهمية

وهو، هل تؤثر المخاطر التشغيلية

حسب متطلبات لجنة بازل II على

الأداء المالي في المصارف التجارية

الليبية؟

2.أهداف الدراسة:

يتمحور الهدف الرئيسي

لهذه الدراسة في بيان أثر المخاطر

التشغيلية حسب متطلبات لجنة بازل

II على الأداء المالي في المصارف التجارية

الليبية ومن هذا الهدف يتفرع عدة

أهداف فرعية منها:

- بيان أثر تنفيذ وإدارة

العمليات على الأداء المالي في المصارف

التجارية الليبية.



المخاطر التشغيلية وبيان تأثيرها على الأداء المالي، من أجل اتخاذ اجراءات سليمة لتخفيض مخاطر التعرض للمخاطر التشغيلية والخسائر التي قد تتعرض لها المصارف بسببها.

5. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لوصف الحقائق المتعلقة بموضوع الدراسة، والمنهج التحليلي القائم على اختبار صحة الفرضيات باستخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية المناسبة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية (SPSS) بغية الوصول إلى النتائج ووضع المقترحات والتوصيات النابعة من الدراسة.

6. حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تحدد في المصارف التجارية الليبية (بلدية سرت).
الحدود الزمنية: تحدد فترة الدراسة في العام الدراسي 2023.

على الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأنظمة الالية على الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية.

4. أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة من أهمية القطاع المصرفي باعتباره من القطاعات المهمة والمؤثرة في البلد، وذلك بهدف مساعدة هذه المصارف في تحديد جوانب القوة والضعف في أداء المصارف التجارية في مجال إدارة وضبط المخاطر التشغيلية وبالتالي تقديم المقترحات الملائمة لتعزيز جوانب القوة ومعالجة جوانب الضعف في ادائها في ضوء نتائج الدراسة.

أما من الناحية العملية فتظهر أهمية الدراسة من خلال محاولة توجيه المصارف بأهمية



7. متغيرات الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى

تمثلت متغيرات الدراسة

فيما يلي:

المتغير المستقل: المخاطر التشغيلية
متمثلة في "تنفيذ وإدارة العمليات،
الموظفين، الأنظمة الآلية"
المتغير التابع: الأداء المالي للمصارف.

8. الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من
الدراسات السابقة التي تناولت
موضوع الدراسة، وتم عرضها لتعرف
علي ما توصلت إليه هذه الدراسات من
ناحية، وبيان ما يمكن أن تضيفه
الدراسة الحالية من ناحية أخرى
ويمكن طرحها على النحو التالي:

-دراسة (الصائغ، والحري
2022)، "أثر الإفصاح عن المخاطر
على الأداء المالي للبنوك المدرجة في
سوق الأسهم السعودي (تداول)"،
دراسة تطبيقية - المملكة العربية
السعودية:

التعرف عن المخاطر على الأداء المالي
للبنوك المدرجة في سوق الأسهم
السعودي (تداول). ولتحقيق هذا
الهدف قام الباحثان بدراسة وتحليل
القوائم المالية والتقارير السنوية
للبنوك محل الدراسة خلال الفترة من
عام 2015 الى 2019، وقد أشارت نتائج
الدراسة الى أن غالبية البنوك المدرجة
في سوق الأسهم السعودي شهدت
زيادة في مستويات الإفصاح عن
المخاطر بشكل تصاعدي طيلة فترة
الدراسة، كما توصلت الدراسة الى
وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح
عن المخاطر على الأداء المالي للبنوك.

-دراسة (كلاش، ونايلي 2022)،
بعنوان "المخاطر المالية في البنوك
التجارية وأثرها على الأداء المالي":

هدفت هذه الدراسة إلى
معرفة أثر المخاطر المالية على الأداء
المالي لعينة من البنوك التجارية



وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر رأس المال و مخاطر السيولة و معدل العائد على الأصول بالمقابل أظهرت الدراسة وجود علاقة سلبية دالة إحصائية بين مخاطر الائتمان المعبر عنها بنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض ومعدل العائد على حقوق الملكية.

دراسة (اسميو، 2020)، بعنوان "الأداء المالي للمصارف: الاختلاف في طرق القياس وتنوع المتغيرات المؤثرة: دراسة تحليلية مقارنة للدراسات السابقة خلال الفترة 2000-2020"

هدفت الدراسة الى تحليل وتقييم الأدبيات المرتبطة بموضوع تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي والمتغيرات ذات العلاقة، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن لعينة من الدراسات السابقة عددها (65) دراسة في (12) دولة خلال

العاملة في الجزائر، و لتحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات السنوية لعينة مكونة من 12 بنكا تجاريًا عامًا و خاصًا خلال الفترة 2004\2018 حيث جمعت بيانات الدراسة من قواعد البيانات مع اعتماد على القوائم المالية Orb bank للبنوك والمتحصل عليها من المركز الوطني للسجل تم قياس المتغير التابع المتمثل في الأداء التجاري المالي باستخدام معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية في حين تم التعبير عن المتغير المستقل المتمثل في المخاطر المالية بأربعة انواع من المخاطر المالية مخاطر رأس المال المقاسة بنسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، مخاطر الائتمان المقاسة بنسبة مخصصات خسائر القروض إلى إجمالي القروض، مخاطر السيولة المقاسة بنسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع ، و مخاطر أسعار الفائدة المقاسة بنسبة الأصول،

التالية (مؤشرات الربحية و السيولة و مؤشرات توظيف الودائع و مؤشرات ملائمة رأس المال) في حين تم قياس المتغيرات المستقلة بمخاطر الائتمان و مخاطر السيولة و مخاطر رأس المال و تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى: وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المخاطر المالية تؤثر على الأداء المالي للبنكين تأثير سلبي.

دراسة (Samuel gamely and others 2019)، بعنوان "مخاطر الائتمان و المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للبنوك الشاملة في غانا" هدفت هذه الدراسة الى بيان تأثير الائتمان و المخاطر التشغيلية على الأداء المالي للبنوك الشاملة الائتمان في سياق نموذج المعادلة الهيكلية (SEM) تم جمع البيانات من جميع البنوك العالمية في غانا دون فقدان المتغيرات

الفترة من 2000م وحتى 2020م. وقد توصلت الدراسة إلى أن الأداء المالي يعتبر المقياس الاساسي لنجاح المؤسسة المصرفية، كما توصلت الدراسة إلى أنه يمكن تقييم الأداء المالي من خلال مجموعة من طرق القياس والمتمثلة في (النسب المالية، نموذج CAMELS، مؤشرات العائد والمخاطرة، قائمة التدفقات النقدية، التحليل الأفقي والتحليل الرأسي، بطاقة الأداء المتوازن).

-دراسة (بودرو، 2019)، بعنوان "تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الاسلامية الاردنية للفترة 2007\2018"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التقليدية و البنوك الاسلامية الأردنية بين 2007\2018، حيث تم قياس المتغير التابع بالمؤشرات



المتغيرات المستقلة فتمثلت في مخاطر الائتمان و مخاطر سعر الفائدة و مخاطر السيولة. أظهرت نتائج الدراسة إلى أن مؤشرات المخاطر المالية المستخدمة في الدراسة تؤثر بقوة على الأداء المالي للبنوك في غانا، هناك ايضاً أدلة على وجود علاقة تكامل بين كفاية رأس المال للمصارف و الأداء المالي للبنوك على المدى الطويل.

دراسة (الفيتوري، الاجنف، 2018)، بعنوان "اثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف الاسلامية العاملة بمملكة البحرين"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف الاسلامية العاملة بالبحرين خلال الفترة 2006\2015 من أجل تحقيق هذا الهدف تم اختيار المخاطر التشغيلية متغيراً مستقلاً ودراسة اثره في المتغير التابع الأداء المالي، حيث

وباستخدام ((PLS-SEM)) أظهرت النتائج ان مخاطر الائتمان تؤثر على الأداء المالي بشكل سلبي على عكس الدراسة التجريبية. كما وجد أن المخاطر التشغيلية تؤثر سلباً على الأداء المالي للبنوك الشاملة في غانا، علاوة على ذلك اشارت الدراسة الى ان متغيرات البنك المحددة التي يتم قياسها من خلال (جودة الأصول، الرافعة المصرفية، نسبة التكلفة الى الدخل والسيولة) تؤثر بشكل إيجابي على (مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية وكذلك الأداء المالي للبنوك الشاملة).

دراسة (Zhong ming etal 2019)، بعنوان "تأثير مؤشرات المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك في غانا"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير بعض مؤشرات المخاطر المالية على أداء البنوك التجارية في غانا للفترة بين 2007-2017 تم قياس المتغير التابع بالمعدل العائد على الأصول اما



المصارف الإسلامية العاملة بالبحرين
و توصلت الدراسة أيضًا إلى أن
الاهتمام بمسببات المخاطر التشغيلية
التي تختص بها المصارف الإسلامية
نظرًا التي تختلف بها عن المصارف
التقليدية، لها دور كبير في معالجة هذه
المسببات وهذا بدوره يقود إلى تحقيق
أعلى معدلات الأداء.

دراسة (وهدان، 2017)، بعنوان "أثر
المخاطر المالية على الأداء المالي
للبنوك التجارية دراسة تطبيقية على
البنوك التجارية المدرجة في سوق
عمان المالي"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان
أثر المخاطر المالية على الأداء المالي
للبنوك التجارية المدرجة في السوق
ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم
اختيار المخاطر الآتية كمتغيرات
مستقلة (مخاطر الائتمان ، مخاطر
سعر الفائدة، مخاطر السيولة ،
مخاطر كفاية رأس المال) كما تم

قاست الدراسة المتغير التابع (الأداء
المالي) من خلال : معدل العائد على
حقوق الملكية، معدل الكفاءة
التشغيلية، ومعدل الرفع المالي و تم
قياس المتغير المستقل (المخاطر
التشغيلية) باستخدام طريقة المؤشر
الأساسي في حساب المخاطر التشغيلية
و المتبعة في المصارف عينة الدراسة و
ذلك حسب تعليمات المصرف المركزي
البحريني، كما تم إدخال متغير ضابط
للدراسة هو حجم المصرف مقياسًا
بإجمالي الموجودات، وهذا وقد شملت
عينة الدراسة مصرف السلام -
البحرين، و مصرف البركة، و مصرف
البحرين الإسلامية حيث تم جمع
البيانات من واقع تقارير المالي الصادرة
عن المصارف عينة الدراسة و توصلت
الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي
للمخاطر التشغيلية في معدل العائد
على حقوق الملكية و معدل الكفاءة
التشغيلية و معدل الرفع المالي في

تطبيق ثلاثة نماذج خاصة بتحليل
البيانات نموذج الانحدار التجميعي
ونموذج التأثيرات الثابتة و نموذج
تأثيرات العشوائية.

وقد توصلت الدراسة إلى
وجود علاقة عكسية ذات دلالة
إحصائية بين المخاطر التشغيلية
ومؤشرات الربحية.

التعليق على الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات
السابقة التي تطرقت لموضوع المخاطر
التشغيلية والأداء المالي للمصارف
وتناولته من زوايا مختلفة، وقد
تنوعت هذه الدراسات بين العربية
والأجنبية. ويجدر الإشارة إلى أن
الدراسات التي تم استعراضها جاءت
في الفترة الزمنية بين 2016-2022،
وشملت جملة من البلدان (غانا،
السعودية، البحرين، إيران، فلسطين،
عمان) مما يشير إلى تنوعها الزمني
والجغرافي. هذا وقد تم تصنيف هذه

استخدام المؤشرات الآتية للتعبير عن
الأداء المالي كمتغيرات تابعة (العائد
على الأصول، العائد على الملكية،
العائد على السهم، معدل دوران
السهم) وأظهرت نتائج الدراسة أن
مخاطر الائتمان كفاية رأس المال هي
أكثر تأثيرا على الأداء المالي وأن مخاطر
السيولة مخاطر سعر الفائدة لا تؤثر
بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك
التجاري.

دراسة (Zadebagher 2016)،
بعنوان "العلاقة بين مخاطر
التشغيلية والربحية في البنوك
المذكورة في سوق الأوراق المالية في
طهران"

هدفت هذه الدراسة إلى
اختبار العلاقة بين المخاطر التشغيلية
و الربحية و ذلك للفترة بين عام
1968\1972 وكانت العينة تتكون من
ثمانية بنوك تجارية مدرجة في بورصة
طهران ، لتحقيق غرض الدراسة تم



أنها تناولت جوانب ومجالات مختلفة ذات صلة بموضوع أثر المخاطر التشغيلية وفقا لمتطلبات لجنة بازل II على الأداء المالي منها (التنفيذ وإدارة العمليات، الموظفين، الأنظمة الآلية)، واستخدمت أداة الاستبيان لتجميع البيانات، وأنها أجريت في البيئة المصرفية الليبية، حيث لاحظ الباحث قلت أو محدودية الدراسات في مجال المخاطر التشغيلية في البيئة المصرفية الليبية.

2. الجانب النظري للدراسة:

1.2 المخاطر التشغيلية:

تعتبر المخاطر التشغيلية من أهم التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات في عملياتها اليومية. فهي تشمل جميع المخاطر التي قد تؤثر على استمرارية العمل وتنفيذ العمليات بشكل صحيح وفعال. وبالتالي، فإن فهم هذه المخاطر وإدارتها بشكل جيد

الدراسات حسب المتغيرات الرئيسة للدراسة وحسب كونها دراسات عربية أو أجنبية إلى تصنيفين هما: الدراسات العربية والدراسات الأجنبية التي تناولت محور المخاطر التشغيلية ثم الدراسات العربية والدراسات الأجنبية التي تناولت محور الأداء المالي للمصارف.

اتفقت الدراسات السابقة في عينتها حيث تطبيق الدراسة على عينة من المصارف واستخدمت الدراسات السابقة بيانات حقيقية تطبيقية باستثناء دراسة (اسميو، 2020) حيث قامت بدراسة تحليلية مقارنة للدراسات السابقة عن الفترة 2000-2020، ووظفت الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي واعتمدت أغلبها في التحليل الإحصائي على النماذج القياسية واختبار معامل الانحدار المتعدد التدريجي، وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

واعتمد على التعريف السببي (Causal Definition) للمخاطر التشغيلية، كما أنه حدد أنواعها والمتطلبات الرأسمالية اللازمة لمقابلتها.

كما عرفها (الكراسنة، 2006، ص41) بأنها "هي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية أو ضعف في الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية. وهي مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية أنظمة المعلومات، فشل تقني، مخالفة أنظمة الرقابة، الاختلاس، كوارث طبيعية جميعها تؤدي إلى خسائر غير متوقعة.

2.1.2 أنواع المخاطر التشغيلية:

أكدت لجنة بازل أن المخاطر التشغيلية تعبر له عدة معانٍ في الصناعة المصرفية، لذلك يتوجب على المصارف ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية كون ذلك يساعدها في

يعتبر أمراً حاسماً لضمان نجاح الشركة واستمراريتها في السوق.

1.1.2 تعريف المخاطر التشغيلية:

هناك عدة تعريفات للمخاطر التشغيلية منها التعريف الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن اتفاق بازل II الذي عرفها على أنها "مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، أو العنصر البشري، والأنظمة التي تنجم عن أحداث خارجية". ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية. (المناعي، 2004، ص8).

ولا يعتبر الاحتفاظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناشئة عن المخاطر التشغيلية خياراً في إطار بازل II بل هو جزء جوهري فيه. (BCBS, 2004) ويعتبر هذا التعريف أكثر وضوحاً



التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، المساهمين، الجهات الرقابية وأي طرف ثالث. ومن الأمثلة عليها: عمليات الاحتيال الداخلي من قبل الموظفين، (كالاختلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك، التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة، إساءة استخدام بيانات العملاء السرية، التواطؤ في السرقة، السطو المسلح، الابتزاز، الرشاوى، والتهرب الضريبي المتعمد) وعمليات التداول دون تخويل وإنجاز حركات غير مصرح بها، والمعالجات الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين، ممارسات العمل والأمان الوظيفي.

3.2.1.2 الأنظمة الآلية والاتصالات:

تحديد المخاطر التي تنطوي على خسائر كبيرة، وفيما يلي أنواع المخاطر التشغيلية وتفسير لكل نوع منها حسبما أوردتها ورقة الممارسات السليمة (2003) والمعدة من قبل لجنة بازل.

1.2.1.2 تنفيذ وإدارة العمليات:

هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، ومثال ذلك: الأخطاء في إدخال البيانات، الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك، الخلافات التجارية، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء.

2.2.1.2.العنصر البشري:

الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو بدون قصد)، كما تشمل الأفعال



الائتمان، الاحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والإرهاب والابتزاز) والكوارث الطبيعية (الهزات الأرضية، والحرائق، والفيضانات..).

2.2 الأداء المالي.

1.2.2 مفهوم وتعريف الأداء المالي:

أشار العديد من الباحثين إلى أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي التي تعرف بأنها سلسلة من الأساليب الكمية التي يمكن استخدامها لتحديد وضع وقوة المؤسسة وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسة في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء السابق بالأداء الحالي والمتوقع ومعرفة نواحي الاختلاف (عبود، 2011). بالإضافة إلى قياس مدة انجاز الأهداف وهو أيضاً من إحدى الدعائم الرئيسية لكثير من الأعمال المختلفة التي تقوم بها المؤسسات ويلعب الأداء المالي دوراً هاماً في تزويد المنظمات والشركات بفرص استثمارية

الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة، وتشمل: انهيار أنظمة الكمبيوتر، الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب، الفائدة المفقودة بسبب العطل.

4.2.1.2 الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية:

الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل. وتشمل: الاحتيال الخارجي (كالسرقه والسطو المسلح، تزيف العملات والتزوير، والقرصنة التي تؤدي الى تدمير الحواسيب، سرقة البيانات، الاحتيال عبر بطاقات



فعالية وكفاءة المؤسسة في تعبئة الموارد المالية وتوظيفها، وتعتبر نسب التحليل المالي مثل المردودية المالية والاقتصادية، ومؤشرات التوازن المالي من أبرز مؤشرات الأداء المالي.

2.2.2 العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف:

تتأثر المصارف بمجموعة من العوامل التي تؤثر على أدائها المالي. وتعتبر البنوك من أهم المؤسسات المالية التي تعمل على توفير الخدمات المصرفية للعملاء، وتعتبر هذه الخدمات من الخدمات الأساسية التي تحتاجها الأسر والشركات والمؤسسات الأخرى في حياتهم اليومية.

ومن أهم العوامل التي تؤثر على الأداء المالي للمصارف هي الاقتصاد العام والسياسات النقدية التي تتبعها الحكومات. فعندما يكون الاقتصاد في حالة ركود، فإن المصارف ستواجه صعوبات في توفير القروض والائتمان

في كافة ميادين الأداء المختلفة التي تساعد في تلبية المصالح.(بودرو، 2019).

كذلك يوجد العديد من التعريفات للأداء المالي وهذا لاختلاف الباحثين حول تحديد الوظيفة المالية وكذلك تطور النظريات المالية ويمكن أن نوجز بعض التعريفات كما يلي:

فقد عرف (الشرفا والنحال 2017) الأداء المالي بأنه "يعد من المفاهيم الجوهرية في منظمات الأعمال بصورة عامة والمنشآت المصرفية بصورة خاصة". كم عرف (الياس بن ساسي 2011)، الأداء المالي على أنه تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل وذلك بغية تحقيق التراكم في الثروة والاستقرار. ويصف (حفصي، 2020)، الأداء المالي على أنه مدى



تحفيزية لزيادة الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الإيرادات وتحقيق أرباح أعلى. وعلى الجانب الآخر، إذا كانت المصارف تعاني من مشاكل داخلية مثل سوء الإدارة أو عدم الامتثال للقوانين واللوائح، فإن ذلك سيؤدي إلى تراجع في الأداء المالي للمصارف.

وتؤثر أيضاً العوامل الخارجية في أداء المصارف. فعندما تواجه المصارف مشاكل في الأسواق المالية العالمية، فإن ذلك سيؤدي إلى تراجع في أرباح المصارف. وعلى الجانب الآخر، إذا كانت الأسواق المالية العالمية في حالة نمو، فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق أرباح أعلى للمصارف. (الصائغ، الحربي 2022)

وبشكل عام، فإن العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف هي الاقتصاد العام، والسياسات النقدية، والعوامل الداخلية في المصارف،

وللعملاء، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تراجع في أرباح المصارف. وعلى الجانب الآخر، إذا كان الاقتصاد في حالة نمو، فإن المصارف ستتمكن من توفير المزيد من القروض والائتمان للعملاء، وبالتالي ستحقق أرباح أعلى. (الشيباني، حويلي 2020)

وتؤثر السياسات النقدية التي تتبعها الحكومات أيضاً على أداء المصارف. فعندما ترفع الحكومة أسعار الفائدة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة تكاليف الاقتراض للمصارف، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تراجع في أرباح المصارف. وعلى الجانب الآخر، إذا قللت الحكومة أسعار الفائدة، فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الاقتراض للمصارف، وبالتالي ستحقق أرباح أعلى. (بشناق، 2011)

وتؤثر أيضاً العوامل الداخلية في المصارف على أدائها المالي. فعندما تتبع المصارف سياسات



وتعد الربحية أيضاً عاملاً مهماً في تحسين سمعة المصرف، حيث يعتبر العملاء والمستثمرون الربحية مؤشراً قوياً على قدرته على إدارة أموالهم بشكل فعال.

2. تقييم السيولة: فالسيولة تعني قدرة المصرف على توفير السيولة النقدية اللازمة لتلبية احتياجات العملاء وتمويل الأنشطة التجارية والاستثمارية. وعندما يكون للمصرف سيولة كافية، فإنه يستطيع تلبية احتياجات العملاء في الوقت المناسب وتقديم القروض والتسهيلات المالية التي يحتاجونها.

3. تقييم الرفع المالي: لتجنب المخاطر المحتملة للتعرض في السداد وتقليل نسبة الديون المتعثرة. تتطلب الجودة الائتمانية أن تكون لدى المصارف إجراءات قوية لتحليل الائتمان وإدارة المخاطر.

والعوامل الخارجية. ولتحقيق أداء مالي جيد، يجب على المصارف تحسين سياساتها الداخلية والتأكد من الامتثال للقوانين واللوائح، وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها للعملاء، والتأكد من توفير القروض والائتمان للعملاء بأسعار مناسبة، والتأكد من تحسين إدارتها وتطوير موظفيها، والتأكد من متابعة الأسواق المالية العالمية والتأثيرات التي تحدث فيها.

3.2.2 أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف:

أشار كل من (الخطيب، 2010 ؛ بودور، 2019) الى أهمية الأداء المالي من خلال تسليط الضوء على عدة جوانب منها:

1. تقييم الربحية: فعندما تكون المصارف قادرة على تحقيق أرباح مستدامة، فإنها تستطيع تعزيز قدرتها على تحمل المخاطر وتوفير الأموال اللازمة لتمويل النشاطات الاقتصادية.



الأداء المالي المميز، يجب على المصارف
أن تتبع سياسات واستراتيجيات فعالة
لإدارة المخاطر وتحسين الكفاءة
والجودة في تقديم الخدمات المصرفية
3. الإطار العملي للدراسة:
1.3 أداة جمع البيانات:

تم تقسيم الاستبيان إلى
جزأين، خصص الجزء الأول
للمعلومات الديموغرافية للمشاركين
في الدراسة من حيث العمر، عدد
سنوات الخبرة، المؤهل العلمي،
التخصص، المسمى الوظيفي، بينما
خصص الجزء الثاني لجمع البيانات
المطلوبة، لاختبار الفرضيات الخاصة
بأثر المخاطر التشغيلية على الأداء
المالي في المصارف التجارية الليبية.
صممت الأسئلة الموضوعة
بحيث تتناسب مع مقياس ليكرت
الخماسي، والذي تم استخدامه في
دراسات مشابهة لموضوع الدراسة.
والهدف من هذا المقياس تحديد اتجاه

4. الجودة والكفاءة في تقديم
الخدمات المصرفية: أحد المؤشرات
الهامة للأداء المالي. فعندما تكون
المصارف قادرة على تقديم خدمات
مصرفية عالية الجودة وبتكلفة
مناسبة، فإن ذلك يعكس قدرتها على
تلبية احتياجات العملاء وتحقيق
تنمية اقتصادية قوية. وتتأثر الجودة
والكفاءة بعوامل مثل التكنولوجيا
المستخدمة وقدرة الموظفين على تقديم
الخدمات وتنظيم العمليات المصرفية.
باختصار، يرى الباحث أن الأداء
المالي للمصارف يعد أمراً حيوياً
لاستدامة القطاع المصرفي وتحقيق
أهدافه. فعندما تكون المصارف قادرة
على تحقيق أرباح مستدامة وتوفير
السيولة اللازمة والجودة الائتمانية
العالية وتقديم خدمات مصرفية
عالية الجودة، فإن ذلك يعزز الثقة في
النظام المصرفي ويسهم في تنمية
اقتصادية قوية. ومن أجل تحقيق هذا

أراء الأفراد المراد قياسها بالإضافة إلى أن هذا المقياس يحتاج تفكيراً من المشارك بشكل معمق قبل الإجابة على أي سؤال، لأن إجابته متدرجة بشكل دقيق.

قد صنفت درجة الموافقة بالنسبة للعوامل المختلفة من أوافق بشدة (خمس درجات) إلى لا أوافق بشدة (درجة واحدة)، لكي يتسنى للمشاركين إبداء ما يتناسب مع آرائهم على النحو الوارد بالجدول رقم (3-1)

جدول رقم (3-1) نموذج لمستوى إجابات المشاركين على أسئلة الاستبيان

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	$1.80 > 1$	$2.60 > 1.80$	$3.40 > 2.60$	$4.20 > 3.40$	$5.40 > 4.20$
مدى الوزن النسبي	$\% (35.9-20)$	$\% (51.9-36)$	$\% (68.9-52)$	$\% (84.9-69)$	$\% (100-85)$
الأهمية النسبية	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

2.3. مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من جميع الموظفين العاملين بمختلف المسميات الوظيفية في المصارف التجارية الليبية في بلدية سرت. (مصرف الوحدة الرئيسي، مصرف التجارة والتنمية، مصرف التجاري الوطني، مصرف شمال إفريقيا، مصرف الجمهورية، مصرف الدراسة وتعتبر استثمار الاستبيان وسيلة مهمة للحصول على

3.3 توزيع وجمع الاستبيان :

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام استمارة الاستبيان، كأداة لجمع البيانات والمعلومات من عينة المعلومات من عدد كبير من الأفراد كما أنه تمكن المجيب من التروى

والتفكير في الإجابة، ومراجعة
المعلومات قبل كتابتها والإجابة على
الأسئلة

جدول رقم (2.3) استمارات الاستبيان الموزعة والمستلمة

النسبة	الاستمارات الموزعة	البيان
%98	103	استمارات الاستبيان الصالحة
%0	0	استمارات الاستبيان الغير مسترجعة
%2	3	استمارات الاستبيان الملغاة
%100	106	استمارات الاستبيان الموزعة

قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع
أبعاد القياس المستخدم في هذه
الدراسة هو (94.4 %) وهذا يعني أكبر
من الحد الأدنى المقبول لمعامل ألفا
إحصائياً ، وهذا يعني توفر الثبات
الداخلي في وسيلة القياس، كما هو
مبين في الجدول رقم (3.3).

3.4. اختبار ألفا كرونباخ Alpha
(Cronbach):

باستخدام البرنامج
الإحصائي (SPSS) تم تطبيق معامل
الثبات لقياس معامل الاتساق
الداخلي لمقياس العينة عن طريق
معادلة ألفا كرونباخ (Alpha
(Cronbach)، وقد أظهرت المعادلة

جدول رقم (3.3) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

م	البيان	عدد الأسئلة	الثبات	الصدق	النتيجة
1	الأسئلة المتعلقة بالتنفيذ وإدارة العمليات	9	%82.6	%90.8	مقبول إحصائياً
2	الأسئلة المتعلقة بالموظفين	9	%84.9	%92.1	مقبول إحصائياً
3	الأسئلة المتعلقة بالأنظمة الآلية	9	%83.9	%91.5	مقبول إحصائياً
4	الأسئلة المتعلقة بالأداء المالي	10	%83.7	%91.4	مقبول إحصائياً
5	معامل الفا كرونباخ لجميع الأسئلة	37	%94.4	%97.1	مقبول إحصائياً

-المعيارية والوزن النسبي والأهمية النسبية.

النموذج الإحصائي المستخدم في اختيار فرضيات الدراسة:

-قياس الفرضيات باستخدام معامل ارتباط بيرسون و معامل الانحدار

المتعدد التدريجي.

5.3 أساليب المعالجة الاحصائية :

استخدم في الدراسة برنامج

(SPSS.V20) لاستخراج النتائج

الإحصائية لتحليل البيانات وهي :

-معامل الثبات (الفا كرو نباخ):

لتحديد صدق وثبات المقياس.

-استخدام المتوسطات الحسابية

والانحرافات.

$$FP = \alpha + \beta_1(IOM) + \beta_2(E) + \beta_3(AS) +$$

تمثل الأداء المالي.	FP
تمثل التنفيذ وإدارة العمليات.	IOM
تمثل الموظفين.	E
تمثل الأنظمة الآلية.	AS

الطبيعي لمتوسط حسابي يساوي صفر وانحراف معياري واحد صحيح.

للتعرف على خصائص عينة

الدارسة تم اختيار مجموعة من

المتغيرات الشخصية والوظيفية التي

تتضمن كلا من (العمر، المؤهل

العلمي، عدد سنوات الخبرة،

التخصص العلمي،

تعتمد الدراسة على نموذج

قياسي يوضح العلاقة بين المتغير

التابع (الأداء المالي) والمتغيرات المستقلة

وهي: التنفيذ وإدارة العمليات،

الموظفين، الأنظمة الآلية، ويمكن

صياغة النموذج القياسي بالصيغة

الرياضية التالية:

وأما (E) فهو خطأ النموذج : من

المفترض أن يتبع خطأ النموذج التوزيع

6.3. تحليل البيانات:

1.6.3. بيانات خاصة عن المشاركين:

للتعرف على خصائص عينة الدراسة تم اختيار مجموعة من المتغيرات الشخصية والوظيفية التي تتضمن كلا من (العمر، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي)، كما هو موضح في الجدول رقم (4.3).

وأما (a) فهو ثابت معادلة

الانحدار المتعدد additive constant

في النموذج، وتشير الرموز التالية :

(β_1) ، (β_2) ، (β_3) ، إلى

معاملات الانحدار regression

coefficients الخاصة بكل متغير من

المتغيرات المستقلة المفسرة، وتعبّر عن

مقدار التغير في المتغير التابع. بدلالة

احد المتغيرات المستقلة فرض ثبات

متوسطات المتغيرات المستقلة الأخرى.

جدول رقم (4.3) يوضح وصف المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية
عمر المشارك	أقل من 30 سنة	18	17.5%
	من 30 – 40 سنة	38	36.9%
	من 41 – 50 سنة	35	34.0%
	أكثر من 50 سنة	12	11.7%
الإجمالي			100%
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	12	16.7%
	دبلوم عالي	19	21.4%
	بكالوريوس	56	45.2%
	ماجستير	10	16.7%
	دكتوراه	6	5.8%
الإجمالي			100%
	أقل من 5 سنوات	19	18.4%



عدد سنوات الخبرة	من 5 - 10 سنوات	31	30.1%
	أكثر من 10 سنوات	53	51.5%
الإجمالي			
التخصص العلمي	محاسبة	45	43.7%
	إدارة أعمال	32	31.1%
	اقتصاد	11	10.7%
	تمويل ومصارف	15	14.6%
الإجمالي			
المسمى الوظيفي	مدير	6	5.8%
	نائب مدير	6	5.8%
	رئيس قسم	34	33.0%
	مراجع	15	14.6%
	مبرمج	8	7.8%
	مشغل	34	33.0%
الإجمالي			
		103	100%

على فهم أسئلة الاستبيان والإجابة عليها بشكل جيد.

- إن معظم أفراد العينة هم من فئة المؤهل العلمي البكالوريوس بنسبة 45.2%، تليها فئة الدبلوم العالي بنسبة 21.4%، ثم فئتي الدبلوم المتوسط والماجستير بنسبة 16.7%، وأخيراً فئة الدكتوراه 5.8%، وعليه

يتبين من خلال الجدول أعلاه ما يلي:

- إن أعلى فئة مشاركة هي ضمن الفئة من 30 إلى 40 سنة حيث بلغت 36.9%، تليها فئة من 41 إلى 50 سنة بنسبة 34% ومن ثم أقل من 30 سنة بنسبة 17.5%، وأخيراً فئة أكثر من 51 سنة بنسبة 11.7%، وهذه البيانات تشير على قدرة عينة الدراسة



الاقتصاد بنسبة 10.7%، وهذا يفسر أن كل أفراد العينة ذوي شهادات مهنية مما يزيد من فرص الحصول على إجابات مهنية .

-بالنسبة للمسمى الوظيفي يتبين أن أكبر عدد من أفراد عينة الدراسة هم من رؤساء الأقسام والمشغلين حيث بلغت نسبة كل منهما 33% ومن ثم أصحاب وظيفة مراجع حيث بلغت 14.6%، تليها وظيفة مبرمج بنسبة 7.8% ثم وظائف مدير ونائب مدير حيث بلغت نسبة كل منهما 5.8%.

-وعليه يمكن القول إن أفراد العينة هم أشخاص مؤهلون ومن ذوي الاختصاص، وتتوفر لديهم الخلفية العلمية والخبرة العملية الكافية حول الموضوع محل الدراسة ، وهذا مؤشر جيد لإمكانية الاعتماد على المعلومات المتحصل عليها منهم، مما سيضفي

يمكن القول أن أفراد العينة هم أشخاص مؤهلون ويتمتعون بالتأهيل العلمي العالي.

-فيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة الوظيفية يلاحظ أن غالبية عينة الدراسة هم ممن تزيد خبرتهم العملية عن عشر سنوات، فقد بلغت نسبتهم 51.5%، تم تليها فئة من 5-10 سنوات بنسبة 30.1%، ثم فئة أقل من 5 سنوات بنسبة 18.4%. وهذا يشير إلى ارتفاع مستوى الخبرة العملية لديهم ، الأمر الذي يخدم أهداف الدراسة إلى حد كبير.

-فيما يتعلق بالتخصص العلمي يلاحظ أن معظم أفراد عينة الدراسة هم من أصحاب تخصص المحاسبة حيث بلغت .

-نسبتهم 43.7%، يليها تخصص إدارة الأعمال بنسبة 31.1% من تم تخصص التمويل والمصارف بنسبة 14.6% ، وأخيراً تخصص



على نتائج الدراسة مزيداً من الثقة
والمصادقية.

2.6.3 تحليل مستوى متغيرات

المخاطر التشغيلية و أثرها على الأداء

المالي:

جدول رقم (5.3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة والوزن النسبي لعبارات التنفيذ وادارة العمليات

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الاهمية النسبية
المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء تؤدي إلى خسائر في تنفيذ وإدارة العمليات	4.1262	0.66686	83%	مرتفعة
الضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي من أسباب سوء تنفيذ وإدارة العمليات وتؤثر على الأداء المالي للمصرف	4.0680	0.74442	81%	مرتفعة
من النتائج السلبية لتنفيذ وإدارة العمليات الإخفاق في تنفيذ المعاملات مما يؤثر على الأداء المالي للمصرف	4.1068	0.67027	82%	مرتفعة
الأخطاء في إدخال البيانات من أسباب الفشل في إدارة العمليات وبالتالي تؤثر على الأداء المالي للمصرف	4.2039	0.73243	84%	مرتفعة
لإدارة وتنفيذ العمليات بنجاح وتحسين الأداء المالي للمصرف لا يسمح لغير المصرح لهم بالدخول إلى البيانات	4.1845	0.78899	84%	مرتفعة
يعتبر الإهمال أحد الأسباب المؤثرة بشكل سلبي على الأداء المالي للمصرف	4.2330	0.65983	85%	مرتفعة جدا
اتلاف أصول العملاء تؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي للمصرف	4.0874	0.82968	82%	مرتفعة
إنجاز الأعمال في المصرف مستند إلى نظام تعليمات مكتوب وواضح	4.0971	0.77351	82%	مرتفعة
تقوم إدارة المصرف بإطلاع كافة الموظفين على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة	4.1650	0.79332	83%	مرتفعة
الإجمالي	4.1413	0.47985	83%	مرتفعة



يدل على عدم تشتت الإجابات، وبوزن نسبي 83% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (4.0680 و4.2330) وهي مرتفعة، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور، واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة (6) بمتوسط حسابي قدره (4.0680).
ثانياً: التحليل الوصفي لنتائج المتغير المستقل الموظفين:

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.
يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالمتغير المستقل وهو "التنفيذ وإدارة العمليات"، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.1413) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.47985) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا

جدول رقم (6.3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة والوزن النسبي لعبارات الموظفين

الاهمية النسبية	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
مرتفعة جدا	86%	0.81906	4.3204	الإختلاس المالي من قبل الموظفين يؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي للمصرف
مرتفعة جدا	85%	0.78548	4.2427	التعمد في إعداد التقارير الخاطئة عن أوضاع المصرف يؤثر بشكل سلبي في الأداء المالي
مرتفعة	82%	0.84817	4.0777	عند القيام بعمليات التداول دون تخويل وإنجاز حركات غير مصرح بها يؤثر ذلك على الأداء المالي للمصرف
مرتفعة	83%	0.78025	4.1359	عند قيام الموظفين بالمعاملات الخاطئة يؤدي إلى خسائر تؤثر على الأداء المالي للمصرف
مرتفعة جدا	86%	0.75192	4.3010	إساءة استخدام بيانات العملاء السرية يؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي للمصرف



مرتفعة جدا	%85	0.76647	4.2621	يمكن التأثير بشكل سلبي على الأداء المالي للمصرف عند التواطؤ في السرقة أو الابتزاز أو الرشاوي أو التهرب الضريبي المتعمد
مرتفعة	%84	0.67677	4.2039	يتعرض الأداء المالي للمصرف للمخاطرة عند القيام بالمتاجرة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة
مرتفعة جدا	%85	0.71680	4.2330	ان وصف الأداء الوظيفي للموظفين بشكل واضح يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للمصرف
مرتفعة	%84	0.79128	4.2233	إن تقسيم العمل والتخصص بين الموظفين يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للمصرف
مرتفعة	%84	0.79128	4.2233	الإجمالي

على فقرات هذا المحور بين (4.0777) و (4.3204) وهي مرتفعة ، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة (1) بمتوسط حسابي قدره (4.3204)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة (3) بمتوسط حسابي قدره (4.0777).

ثالثاً: التحليل الوصفي لنتائج المتغير المستقل الأنظمة الآلية:

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالمتغير المستقل وهو " الموظفين"، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.2233) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.79128) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الاجابات، وبوزن نسبي %84 وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة

جدول رقم (7.3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة والوزن النسبي لعبارات الأنظمة الآلية

الاهمية النسبية	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
مرتفعة جدا	%87	0.73503	4.3398	يتحسن الأداء المالي للمصرف عند استخدام تكنولوجيا المعلومات بطريقة صحيحة
مرتفعة جدا	%87	0.70000	4.3689	أي عطل في أنظمة الاتصالات يؤثر على الية العمل
مرتفعة جدا	%87	0.70000	4.3689	انهيار أنظمة الكمبيوتر يسبب تعطل العمل مما يؤثر على الأداء المالي للمصرف
مرتفعة جدا	%85	0.68876	4.2718	أي خطأ في البرمجة يؤثر على آلية العمل بشكل سلبي
مرتفعة	%84	0.76771	4.1942	فيروسات الحاسب الآلي تؤثر على أداء العمل بشكل سلبي
مرتفعة جدا	%85	0.73386	4.2427	تحديد البيانات والمعلومات لقرار معين من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي
مرتفعة جدا	%85	0.73386	4.2427	زيادة الانفاق على استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي
مرتفعة	%83	0.74659	4.1748	إن استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى تقديم التقارير المالية بكل سهولة للأطراف المعنية مما يؤثر على الأداء المالي
مرتفعة	%83	0.78814	4.1262	إن استخدام الأنظمة الآلية يساهم في سهولة التواصل بين العاملين والأقسام المختلفة مما يؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي
مرتفعة جدا	%85	0.49756	4.2362	الإجمالي

جميع العبارات المتعلقة بالمتغير
المستقل وهو " الأنظمة الآلية"، وذلك
بمتوسط حسابي قدره (4.2362) وهو
أكبر من المتوسط الفرضي (3)

الأوزان النسبية في الجدول مقربة
لأقرب عدد صحيح.
يظهر الجدول أعلاه أن
اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو

فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي العبارة (3،2) بمتوسط حسابي قدره (4.3689)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة (9) بمتوسط حسابي قدره (4.1262).
رابعاً: التحليل الوصفي لنتائج المتغير التابع الأداء المالي:

وبانحراف معياري قدره (0.49756) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الاجابات، وبوزن نسبي 85% وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (4.1262 و 4.3689) وهي مرتفعة جداً ، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع

جدول رقم (7.3) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة والوزن النسبي لعبارات الأداء المالي.

الاهمية النسبية	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
مرتفعة	83%	0.78475	4.1456	وجود إجراءات كافية تسمح بتقييم دوري لإدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف
مرتفعة	78%	0.95282	3.8835	يتعرض المصرف للمخاطرة جراء المتاجرة بالأوراق المالية
مرتفعة	83%	0.81264	4.1262	يوجد في المصرف وسائل تستخدمها الإدارة للتأكد من إجراءات الرقابة
مرتفعة	83%	0.66285	4.1456	يستخدم المصرف تكنولوجيا المعلومات في عملية الرقابة لتسهيل العملية
مرتفعة	79%	0.91240	3.9709	يقوم موظفو المصرف بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال خفض التكاليف وتحقيق العوائد
مرتفعة	83%	0.78814	4.1262	يقوم الموظفون بتوفير بيئة عمل فعالة من أجل تحسين الأداء المالي للمصرف
مرتفعة	83%	0.84896	4.1553	تقوم إدارة المصرف بتطوير النظم المحاسبية والتكنولوجيا بشكل مستمر
مرتفعة	83%	0.78911	4.1553	يحرص الموظفون على الموازنة ما بين السيولة والمصروفات
مرتفعة	80%	0.78584	3.9903	يقوم المصرف بالتأمين على النشاطات الائتمانية لدى شركات التأمين كوسيلة لتقاسم المخاطر التشغيلية

مرتفعة	%82	0.74774	4.0971	تقوم إدارة المصرف بإعطاء دوراً هاماً لتكنولوجيا المعلومات في تفعيل الرقابة المالية من أجل تحسين الأداء المالي
مرتفعة	%82	0.51666	4.0796	الإجمالي

العبارة (7،8) بمتوسط حسابي قدره (4.1553)، في حين كانت أقل العبارات في درجة الموافق هي العبارة (2) بمتوسط حسابي قدره (3.8835)
7.3. اختبار الفرضيات:

بناء على تساؤلات الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسة والفرضيات الفرعية التابعة لها بصيغة الإثبات على النحو التالي :

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية.
يتفرع عن الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

H1.1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنفيذ وإدارة العمليات في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

الأوزان النسبية في الجدول مقربة لأقرب عدد صحيح.

يظهر الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو جميع العبارات المتعلقة بالمتغير التابع وهو "الأداء المالي"، وذلك بمتوسط حسابي قدره (4.0796) وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3) وبانحراف معياري قدره (0.51666) وهو أقل من الواحد الصحيح وهذا يدل على عدم تشتت الإجابات، وبوزن نسبي %82 وهو أعلى من الوزن النسبي المحايد 60%، وتتراوح درجة الموافقة على فقرات هذا المحور بين (3.8835 و 4.1553) وهي مرتفعة، وجميعها تنتمي إلى مجال الاتفاق، أي أن المستجوبين يوافقون على جميع فقرات هذا المحور. واتضح أن أكثر العبارات أهمية في الإجابة هي

معامل الارتباط يمكن الإقرار أو عدم الإقرار بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة ، ومن خلال قوة الارتباط يتم فحص مشكلة الارتباط الخطي المتعدد واحتمال وجودها بين متغيرات الدراسة ، التي تؤثر على معاملات نماذج الانحدار في حال وجودها ، ويوضح الجدول رقم (8.3) نتائج الارتباط بين متغيرات الدراسة في النموذج (FP).

H1.2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للموظفين في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية.
H1.3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للأنظمة الآلية في تحسين الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية.
1.7.3 معامل ارتباط بيرسون:
تم تطبيق اختبار معامل ارتباط بيرسون ، لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة ، ومن خلال نتائج الاختبار الإحصائي المرافق لقيمة

$$FP = \alpha + \beta_1(IOM) + \beta_2(E) + \beta_3(AS) +$$

جدول رقم (8.3) مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة للنموذج FP

المتغيرات		الأداء المالي	تنفيذ وإدارة العمليات	الموظفين	الأنظمة الآلية
الأداء المالي	قيمة معامل الارتباط R	1.000	.688	.665	.688
تنفيذ وإدارة العمليات		.688	1.000	.706	.690
الموظفين		.665	.706	1.000	.802
الأنظمة الآلية		.668	.690	.802	1.000
Sig		.000	.000	.000	.000

يتضح من الجدول رقم (8.3): أن العلاقة بين متغيرات الدراسة

في النموذج (FP) والمتمثلة في الأداء

بمقدار (0.688) وبمستوى معنوية (%00).

نتيجة لوجود علاقة ولا توجد مشاكل ارتباط بين المتغيرات فإنه يمكن تطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي ، لتحديد الأثر التفاعلي والتبادلي للمتغيرات الأكثر تأثيراً على الأداء المالي FP في النموذج.

2.7.3 الانحدار الخطي المتعدد التدريجي (للمنموذج FP):

بناء على ما سبق من نتائج سيتم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد التدريجي، لتحديد الأثر التفاعلي والتبادلي للمتغيرات الأكثر تأثيراً على الأداء المالي للمصارف التجارية.

المالي كمتغير تابع، وتنفيذ وإدارة العمليات والموظفين والأنظمة الآلية كمتغيرات مستقلة حيث جاءت المتغيرات المستقلة متوسطة في النموذج حيث لم يتعد أعلى معامل ارتباط (68.8 %)، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة. كذلك توجد علاقة معنوية موجبة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة المتعلقة بالمتغير التابع الأداء المالي في النموذج عند مستوى معنوية أقل من 5 %، حيث ظهرت تنفيذ وإدارة العمليات بمقدار (0.688) وبمستوى معنوية (%00) ، والموظفين بمقدار (0.665) وبمستوى معنوية (%00)، والأنظمة الآلية

جدول رقم (9.3) الانحدار الخطي المتعدد التدريجي بين **FP** والمتغيرات الأكثر تأثيراً

R^2	VIF	F. test		t. test		β	الرمز	المتغيرات المستقلة المفسرة	المتغير التابع
		Sig	f	Sig	T				
.545	-	.000	59.818	.000	1.603	.524	α	الجزء الثابت	الأداء المالي FP
	1.910				4.660	.468	IOM	التنفيذ وإدارة العمليات	
	1.910				3.944	.382	AS	الأنظمة الآلية	

دالة عند مستوى أقل من (0.05):



والأنظمة الآلية، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 5%، (0.000). لاختبار معنوية متغيرات النموذج ككل تم استخدام اختبار F.test ، وحيث أن قيمة اختبار F.test تساوي (59.818) وهي ذات معنوية عند مستوى (0.000) وهي أقل من (0.05) مما يدل على تأثير المتغيرات المستقلة المتعلقة بكل من التنفيذ وإدارة العمليات، والأنظمة الآلية، على المتغير التابع ، الأداء المالي FP. ولتحديد مدى وجود ازدواج خطي Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض تم حساب (VIF) وهي اختصار Variance Inflation Factor لكل متغير مستقل على حده مع باقي المتغيرات المستقلة. يتضح من الجدول رقم (9.3) قيم معامل (VIF) أن المتغيرات المستقلة المقبولة ضمن نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي لا يعاني من مشكلة الازدواج الخطي في أي من هذه

تبين أن معاملات الانحدار بالنسبة للنموذج كانت معاملات موجبة بالنسبة للأداء المالي كمتغير تابع، وتنفيذ وإدارة العمليات، والأنظمة الآلية كمتغيرات مستقلة الأكثر تأثيراً، وكانت هذه المعاملات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من 0.05 حيث كان معامل التحديد R^2 للمتغيرات المستقلة المقبولة بالنموذج تفسر (54.5%) من المتغير التابع الأداء المالي وأن باقي النسبة (45.5 %) يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج أو لاختلاف نموذج الانحدار عن النموذج الخطي. ولاختبار معنوية كل متغير مستقل على حده وباستخدام اختبار t.test نجد أن المتغيرات المستقلة ذات المعنوية في نموذج الانحدار الخطي المتعدد هي ، التنفيذ وإدارة العمليات،



للمصارف التجارية الليبية. وقبول
الفرضية البديلة $H_{(1.3)}$ القائلة:
بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للأنظمة
الآلية على الأداء المالي في المصارف
التجارية الليبية.

1. معادلة النموذج:

$$FP = .524 + .468(IOM) + .382(AS)$$

معامل ارتباط بيرسون (688). وهو
ارتباط متوسط ، عند مستوى معنوية
اقل من 0.05
2. توجد علاقة طردية (موجبة) وذات
دلالة إحصائية بين المتغير المستقل
الموظفين، مقاسه بـ (FP) في المصارف
التجارية الليبية. حيث كان معامل
ارتباط بيرسون (665). وهو ارتباط
متوسط ، عند مستوى معنوية اقل
من 0.05، وإن لم يثبت تأثيره من خلال
نموذج تحليل الانحدار المتعدد
التدريجي.

المتغيرات حيث أن قيم VIF أقل من
(5) وهي (1.910 التنفيذ وإدارة
العمليات ، 1.910 الأنظمة الآلية) مما
يدل على عدم وجود مشكلة ازدواج
خطي خطير بالنموذج.

ومما سبق يتضح لنا قبول
الفرضية البديلة $H_{(1.1)}$ القائلة
بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للتنفيذ
وإدارة العمليات على الأداء المالي
النتائج:

بناء على ما تم استعراضه في
هذه الدراسة من نتائج التحليل
الإحصائي فقد توصلت الدراسة إلى
عدة استنتاجات وتفسيرات والتي تم
التوصل إليها من خلال تحليل البيانات
واختبار الفرضيات والتي يمكن عرضها
في الآتي:

1. توجد علاقة طردية (موجبة) وذات
دلالة إحصائية بين المتغير المستقل
التنفيذ وإدارة العمليات، مقاسه بـ (FP)
في المصارف التجارية الليبية. حيث كان



أثر ذو دلالة معنوية للموظفين في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية حيث أن هذا المتغير (الموظفين) تم استبعاده من نموذج الانحدار المتعدد التدريجي لعدم وجود تأثير أو لأنه أقل المتغيرات المستقلة تأثيراً.

7. بالنظر للفرضية الثالثة قبلت الفرضية البديلة، التي تشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للأنظمة الآلية على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

التوصيات:

1. نوصي بتفعيل دور إدارة المخاطر في التطبيق العملي للمصارف الليبية واستحداث نظم وأساليب تحليلية تمكن المصرف من قياس وإدارة المخاطر التشغيلية في المصرف بشكل جيد بما يمكن من الكشف المبكر لأي مخاطر.

2. نوصي تحفيز العاملين بالمصرف مادياً ومعنوياً، لتفادي حدوث حالات

3. توجد علاقة طردية (موجبة) وذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل الأنظمة الآلية، مقاسه بـ (FP) في المصارف التجارية الليبية. حيث كان معامل ارتباط بيرسون (688). وهو ارتباط متوسط، عند مستوى معنوية أقل من 0.05

4. تم اختبار المتغيرات المستقلة الأكثر تأثيراً وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي وذلك باستخدام معدل الانحدار المتعدد التدريجي وهذه المتغيرات هي (التنفيذ وإدارة العمليات، والأنظمة الآلية) على الأداء المالي للمصارف التجارية.

5. بالنظر للفرضية الأولى قبلت الفرضية البديلة، التي تشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتنفيذ وإدارة العمليات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

6. بالنظر للفرضية الثانية رفضت الفرضية البديلة، والتي تشير إلى وجود



-الياس بن سامي، يوسف
قريشي(2011): التسيير المالي (الادارة
المالية)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان
، الاردن.

-الصائغ، مها فيصل، والحري، سلى
عويض.(2022)، "أثر الافصاح عن
المخاطر على الأداء المالي للبنوك
المدرجة في سوق الاسهم
السعودي(تداول)"، دراسة تطبيقية –
المملكة العربية السعودية، مجلة
البحوث التجارية كلية التجارة جامعة
الزقازيق، المجلد الرابع والاربعون،
العدد الاول.

-الخطيب، محمود محمد
(2010)، "الأداء المالي وأثره على عوائد
أسهم الشركات المساهمة"، (المجلد
الطبعة الأولى)، عمان، الاردن: دار
الحامد للطباعة والنشر.

-الشيواني، حسناء، وحويلي،
إسماعيل(2020)، "أثر الافصاح عن
المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي

الغش والاختلاس مع إنشاء قواعد
ملائمة للمحاسبة والتقييم والإبلاغ، مع
تأهيلهم وتدريبهم تفادياً للمخاطر
التشغيلية.

3.نوصي بزيادة اهتمام المصارف
بعملية تقييم الأداء المالي وذلك بغرض
اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف
في مركزها المالي لتحسينها ومواجهتها
واتخاذ الاجراءات اللازمة لتصحيحها.

قائمة المراجع

1.المراجع العربية:

-اسمي، منى حسن،(2022)، "الأداء
المالي للمصارف: الاختلاف في طرق
القياس وتنوع المتغيرات المؤثرة" دراسة
تحليلية مقارنة للدراسات السابقة
خلال الفترة 2000-2020، مجلة آفاق
اقتصادية، (12)، 243-269.

-الكراسنة، ابراهيم،(2006)، اطر
أساسية ومعاصرة في الرقابة على
البنوك وادارة المخاطر، ابو ظبي،
الامارات.



للبنوك"، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية الاردنية عن الفترة (2007-2018)، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

-بوشناق، زاهر صبحي (2011)، "تقييم الأداء للبنوك الاسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين.

-وهدان، ثائر فتحي (2017)، أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، عمان.

-حفصي، رشيد (2011)، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

- كلاش، ونابلي (2022)، المخاطر المالية في البنوك التجارية واثرها على الأداء المالي، رسالة دكتوراه، جامعة العربي بن

لمصارف التجارية الليبية"، مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية، 1-26، العدد 12، ليبيا.

-الفيتوري، الاجنف (2018)، اثر المخاطر التشغيلية في الأداء المالي للمصارف الاسلامية، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، الجامعة الاسمية الاسلامية.

-المناعي، جاسم (2004)، "ادارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها"، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، الامارات.

-الشرفا، ياسر، والنحال، محمد (2017)، "أثر تقلبات أسعار الصرف على الأداء المالي للبنوك المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، 118-144، العدد 18، جامعة الأنبار، فلسطين.

-بودرو، ايوب (2019)، تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي



risks and profitability of the
banks listed on Tehran Stock
Exchange. International Research
Journal of Applied and Basic
Sciences , (No 7(Vol 9 p26to45.
3- Zhongming, T., Frimpong, S., &
Guoping, D. (2019). Impact
Financial Risk Indicators on
Banks' Financial Performance in
Ghana. No4(Vol9), 23 to 53.
4-Basel committee on banking
supervision (2004)
,Implementation of basel
:practical considerations

مهيدي, كلية العلوم الاقتصادية,
الجزائر.

-عبود, خالد صالح(2011), نموذج
مقترح للمقارنة بين الأداء المالي لمصرف
الجمهورية ومصرف الصحاري في
الجمهورية الليبية, اطروحة دكتوراه
غير منشورة, جامعة دمشق, سوريا.
2.المراجع الاجنبية:

1- Samuel gamely and others
(2019) , cogent economics
finance ,credit risk and
operational risk on the financial
performance of universal banks
in Ghana.

2- zadebagher(2016) The
relationship between operational